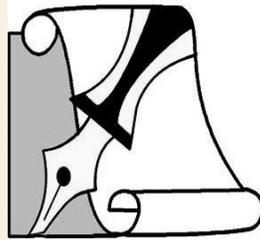




مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»



www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الصفحة	العنوان
٤	١ - خطاب بواديبست.....
٦	٢ - أزمة البوابات الإلكترونية.....
٨	٣ - هزيمة البوابات.....
١٠	٤ - حالة تمرد في صفوف الشرطة تسبب قرار إزالة البوابات.....
١٠	٥ - القدس والدجل السياسي.....
١١	٦ - فضيحة الغواصات الألمانية.....
١٦	٧ - دراما حزب العمل.....
٢٠	٨ - نقل السفارة الأميركية إلى القدس.....
٢٢	٩ - حزب الليكود لا يزال في الطليعة.....
٢٣	١٠ - منع رفع العلم الفلسطيني.....
٢٤	١١ - إسرائيل والإمارات.....
٢٥	١٢ - حادث سفارة العدو في عمان.....
٢٦	١٣ - منطقة جنوب سوريا.....
٢٦	١٤ - فساد وغسيل أموال.....
٢٧	١٥ - حرب ٢٠٠٦ مجدداً.....
٢٩	١٦ - إسرائيل وداعش.....
٣٠	١٧ - إسرائيل وقطاع غزة.....
٣٠	١٨ - حادثة حلميش.....
٣٢	١٩ - التهرب من الخدمة العسكرية.....

بانوراما التطورات الإسرائيلية الأخيرة

١ - خطاب بودابست:

• "خطاب بودابست"، الذي دعا فيه نتنياهو الأوروبيين إلى التوقف عن تأييد الفلسطينيين هو التعبير الأوضح حتى اليوم لوجهة نظره السياسية في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان نتنياهو قد وصل إلى عاصمة الدانوب كمقرّب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ولذلك جاء رؤساء بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا بالطائرة للقائه إلى جانب مضيفه الهنغاري. وفي المنتدى نصف المغلق تحرّر نتنياهو من العوائق والكلام المُنمّق الذي يغلف خطاباته الرسمية عادة، كما تخلّى عن الحكمة السياسية وأطلق العنان للسان. وعلى الأقل في الجزء الذي سمعه الصحفيون (على ما يبدو عن طريق الخطأ)، لم يتحدث نتنياهو عن "السلام" أو عن "رؤيا الدولتين"، بل تحدث عن تعاضم قوة إسرائيل كرافعة للتحالفات مع دول أخرى، وهذه رسالة تكررت في جميع مناسبات ظهوره في العام الأخير.

وفي طريقه إلى بودابست، كانت مفاجئة الانتقادات العلنية التي وجهها نتنياهو في باريس إلى إدارة ترامب. فقد اتهم صديقه في البيت الأبيض ترامب بأنه عرض المصالح الأمنية الإسرائيلية للخطر في الاتفاق الأميركي- الروسي لوقف إطلاق النار في جنوب سورية. وقد اعتاد نتنياهو التحدّث بهذا الأسلوب عن الرئيس السابق باراك أوباما وعن اتفاقه النووي مع إيران، لكن هل بهذا الأسلوب يتحدّث عن الصديق ترامب؟ بعد ثماني سنوات من الخلافات والصدامات مع أوباما كان من المُتوقّع أن يحلّ نتنياهو وترامب الخلاف بينهما عبر قنوات هادئة، وألاً يكشفوا التصدّعات في علاقتهما. لكن رئيس الحكومة لم يرتدع، وبالإضافة إلى كلامه المعارض للصفقة التي توصل إليها ترامب، أعرب عن استخفافه الواضح بمبادرة الرئيس الأميركي للسلام.

فهل شعر نتنياهو بأنّ ترامب ضعيف ومعزول ويجد صعوبة في القيام بعمله، والأهم من ذلك أنه لا يسيطر على الكونغرس، معقل الدعم الأكبر لرئيس حكومة إسرائيل.

نتنياهو يفهم في السياسة ويعلم أنّه في وضع كهذا ليس لديه ما يخشاه من الإدارة الجديدة، مثلما لم يخفِ الدخول في مواجهات مع الإدارة التي سبقتها. وهو يفترض أن أغلبية الجمهوريين في مجلسي الشيوخ والنواب ستحبط أي محاولة من ترامب ليفرض على إسرائيل "صفقة نهائية" مع الفلسطينيين. وبعد بضعة محادثات عقيمة مع الموفدين كوشنير وجايمس غرينبلات، وبعد عرض بضعة أفلام عن التحريض الفلسطيني، سيؤول مصير مبادرة ترامب للسلام إلى كومة الخردة من المبادرات التي سبقتها.

في أساس التحرك الدبلوماسي لنتنياهو يوجد تقدير منه بأن أميركا ضعيفة وتطوي بالتدريج أعلامها في الشرق الأوسط. وزيارة حاملة الطائرات "جورج دبليو بوش" إلى ميناء حيفا بعد توقّف طويل عن القيام بمثل هذه الزيارات منذ بداية الانتفاضة الثانية، لا تخفي هذا الاتجاه العام. أسعار النفط رخيصة، والأميركيون لم يعودوا مرتبطين بالترتود بالنفط من الشرق الأوسط. والرأي العام الأميركي الانعزالي يتحفّظ تجاه حوض حروب بعيدة عن الوطن. والشرخ الداخلي في أميركا عميق وأخذ في التوسّع، ونتنياهو يقف مع الجانب المحافظ، ولا يبذل جهده لإبداء موقف غير منحاز لأي من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي). ربّما لم يعد ممكناً الحصول على تأييد عابر للمعسكرين، في وقت يبدو أن الشعب الأميركي منقسم في جميع الأمور والموضوعات، ومن الأفضل الحصول على تأييد الجمهوريين الذين يبدو أن سيطرتهم على الكونغرس لا تنزعزع.

في هذا السياق يعتبر نتنياهو الطائفة المسيحية قاعدة التأييد الأكثر أهمية لإسرائيل في الولايات المتحدة، وإلى جانبها اليهود الأرثوذكس. وقراراته الأخيرة المحافظة والمعارضة للإصلاحات - إلغاء مشروع إقامة قاعة صلاة لليهود غير الأرثوذكس في ساحة حائط المبكى وقانون التهويد - تعبير عن انفصال استراتيجي عن اليهود الليبراليين في أميركا. ليس هذا مجرد نزوة أنية سببها ضغط الأحزاب الحريدية في إسرائيل، بل هو قرار مدروس حظي بتأييد الحكومة الشامل تقريباً. هناك افتراض في الوسط القريب من نتنياهو بأن اليهود الليبراليين هم ظاهرة عابرة ستختفي تلقائياً في الجيل المقبل بسبب زيجاتهم من غير اليهود، وفقدان الاهتمام بالتقاليد اليهودية وبإسرائيل.

اليهود الليبراليون من جهتهم كانوا هددوا طوال سنوات بالانفصال عن إسرائيل إذا واصلت التمييز ضدّ تياراتهم الدينية، وعارض جزء منهم الاحتلال الذي لا ينتهي للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية. وهؤلاء لم يتوقعوا أن حكومة اليمين الإسرائيلي هي التي ستفصل عنهم أولاً.

أما رسالة نتنياهو من وراء ذلك فهي كالتالي: من يريد تأييد إسرائيل، يجب عليه أن يقبلها كما هي، مع الاحتلال والمستوطنات والتهويد. ومن يقبل بإسرائيل فقط ضمن حدود الخط الأخضر مثل الاتحاد الأوروبي، فهو "مجنون" وغير مرغوب فيه. الإصلاحيون يستطيعون أن يواصلوا الصلاة في معبد عمانوئيل في الجادة الخامسة في نيويورك، ومشاهدة حائط المبكى في الصور لاغير.

أوروبا الليبرالية المدافعة عن حقوق الإنسان والواعظة الأخلاقية، غارقة تحت ضغط موجات اللاجئين من الشرق الأوسط. ونتنياهو ليس بحاجة إليها، لأنه، في نظره، قد وجد بدائل عنها في روسيا والصين والهند، وبصورة أقل وضوحاً في السعودية ومصر واتحاد الإمارات لأنهم في هذه البلدان يحترمون القوّة فقط وليس العدالة.

ثمّة أمر أساسي آخر لدى نتنياهو وهو أن تواصل ألمانيا تزويد إسرائيل بالغواصات، التي تمنح تهديدات نتنياهو ضد إيران مصداقية ("كل من يهدد وجودنا يعرض وجوده للخطر"، "نهدد بمحو كل من يهدد بمحونا"). ويمكن دائماً تعزيز التأييد الألماني من خلال إحياء مراسم ذكرى "المحرقة" مثلما فعل نتنياهو في فرنسا وبنغاليا.

٢- أزمة البوابات الإلكترونية:

ليست مصادفة محاولة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) الجمع بين تمسّكه بالبوابات الإلكترونية في القدس، والتفويض إلى الشرطة صلاحية اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة. فقد حاول رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، وطاقمه الوزاري تسجيل نقاط لمصلحة تشدّدهم في مواجهة الفلسطينيين داخل الشارع اليميني، وفي الوقت نفسه إضفاء طابع أمني على قراراته، مع التنصّل من مسؤولية أي قرار تتّخذه الجهات المعنية.

على خط مواز، حاول الكابينيت أيضاً ألا يبدو كمن أغلق الباب نهائياً أمام إمكانية حلّ المسألة بطريقة الإكراه، وحاول الإيحاء كأنّ هناك سبيلاً ما لحلّ المشكلة. من هنا، انتهت مداوات المجلس الوزاري إلى "تفويض الشرطة ومنحها تقدير الأمور، وفق رؤيتها، وهل يمكن إجراء عمليات تفتيش انقائية، لا تشمل الجميع". وهو يهدف من وراء ذلك إلى محاولة احتواء غضب الشارع الفلسطيني، وتجنّب التسبّب في مزيد من الاحتقان الذي يفاقم الحراك الشعبي.

مع ذلك، يبدو أنّ المجلس الوزاري الإسرائيلي حاول الإيحاء بأن اعتبارات استمرار الواقع القائم مهنيّة ومرتبطة بالعامل الأمني فقط، والدليل على ذلك أنه فوّض إلى الشرطة صلاحية اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً بعدما كان يعرف قرارها وتوصيتها بضرورة الإبقاء على البوابات. وهنا تبقى لقرارات المجلس الوزاري رسائله التي تتجاوز الشارع الفلسطيني، فهي تكشف عن مدى اطمئنان صانع القرار في تل أبيب إزاء سقف ردود الفعل الرسميّة العربيّة، وتحديدًا معسكر التطبيع، فهو أكّد بهذه القرارات إدراكه أن هذه الأنظمة لن تبادر إلى اتخاذ أي خيارات وقرارات سياسيّة جريئة تحاول أن تضع حدوداً للاحتلال. والأمر لا ينطبق فقط على المسجد الأقصى، بل يشمل سياساته الاستيطانيّة والعديد من القضايا الأخرى التي تمسّ حياة الشعب الفلسطيني ووجوده ومستقبله.

القيادة الإسرائيلية، وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، في مأزقٍ، ذلك أنّ التراجع عن البوابات الإلكترونيّة التي باتت عنوان المواجهة مع الفلسطينيين، يُعدّ تراجعاً سيّئاً جداً، في مقابل التعتُّن وإبقاء الوضع على حاله والتسبّب بمزيد من التصعيد. وعلى هذه الخلفيّة، جاءت "محاولات" الداخل والخارج، لإنقاذ إسرائيل وقيادتها من المأزق. وكشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" في هذا المجال عن أن نتنياهو رفض "نصائح" قادة الجيش والشاباك خلال مشاورات أجراها معهم، طالبوه فيها بضرورة إزالة البوابات الإلكترونيّة، مشيرةً إلى أنّه لم يرغب في منح "هدية سياسيّة" لمنافسه في أوساط اليمين، الوزير نفتالي بينت، وتمكينه من اتهامه بأنّه رضخ لضغوط الفلسطينيين. وبحسب الصحيفة فإنّ "الخوف من الناخبين في اليمين، أحلى مكاناً للخوف من انتفاضة الثالثة"، مع ذلك تقدّر الصحيفة أنّ الجميع سيستعيدون عقلم بعد التصعيد و"ستزال البوابات الإلكترونيّة، وسيُفتح الحرم، بل إن بينت نفسه سيدعم رئيس الحكومة. لم يبق أمام الحكومة الآن إلا الدعاء، وأن تترقّب الهدوء".

من ناحيةٍ أخرى رفضت الأوقاف الإسلاميّة الحلّ البديل عن حلّ الكاميرات الذكيّة وأكّدت إصرارها على فتح الحرم أمام المصلّين بحريّة تامّة وبعد هزيمة البوابات الإلكترونيّة يبدو من المؤكّد أنّ الأزمة لم تنته، وأنّ المعركة ستتواصل الآن ضدّ شكلاً آخر من أشكال التفتيش التي تسعى إسرائيل لفرضها على مداخل الحرم.

المعلّق العسكري الإسرائيلي في صحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، رأى أنّ "الكرامة الوطنية" و"الردع" ليست مجرد كلمات من دون محتوى. ففي حالات معينة، من أجل المحافظة عليها يجب أن نقاتل، وربما أن نكون مستعدين للتضحية بالنفس. لكن البوابات الإلكترونيّة التي وضعت في الحرم القدسي، وربما توضع بوابات أخرى في الحرم، لا تدخل في الفئة التي يمكن أن نضحّي بالنفس من أجلها. وأضاف أنّه من حقّ إسرائيل ومن واجبها المحافظة على الأمن الجسدي في الحرم القدسي، كما يحقّ لها وضع بوابات إلكترونيّة. لكن يجب أن نتذكّر دائماً أنّ وضعها ليس مظهرًا من مظاهر السيادة بل وسيلة لضمان الأمن. وإذا كان ضمان هذا الأمن سيفتقر فلسطينيين وإسرائيليين نتيجة الاضطرابات التي ستتسبب، فإنّه يجب حينئذ التفكير بوسائل أخرى، وبتسوية تمنع إلحاق ضرر خطير بكرامة إسرائيل الوطنية وبردعها. وقال بن يشاي: "يجب أن نتذكّر أنّ الموضوع المطروح على كفة الميزان ليس فقط أعمال شغب محليّة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد بين فلسطينيين وعرب من مواطني إسرائيل وبين القوى الأمنية الإسرائيليّة، فما يجري هنا يتعلق بالحرم القدسي وأعمال شغب قد تتصاعد وتتطوّر إلى استخدام سلاح ناري، ويمكن أن تشعل حريقاً في الأردن وفي أراضي السلطة الفلسطينيّة، وأيضاً في دول أخرى مثل السعودية ومصر، اللتين لدينا معهما علاقات صداقة وتعاون". وبالتالي يُستنتج أنّه يتعيّن علينا أيضاً أن نتذكّر أن اشتباكات كان مركزها الحرم القدسي بين قوات الأمن الإسرائيليّة وبين الفلسطينيين والمقدسيين والعرب في إسرائيل، كانت السبب في أحداث دمويّة، بدءاً من معارك على أنفاق تحت حائط المبكى، مروراً بالانتفاضة الثانية التي نشبت لأن أريئيل شارون قرّر زيارة الحرم، وأخيراً انتفاضة الأفراد التي نشبت في أيلول ٢٠١٥ نتيجة سخونة الأجواء جرّاء تصريحات سياسيّة

من جانب اليمين الإسرائيلي تتعلّق بزيارة الحرم وضرورة بناء الهيكل. وفي مواجهة احتمالات التصعيد وجد بن يشاي أنّه يجب القيام بجهد أساسي لإيجاد صيغة حلّ تمنع نشوب العنف في صلاة أيام الجمعة. وهذه الصيغة يجب أن تعتمد على جهود دبلوماسية وعلى صياغة مبتكرة. وفي المحصلة رأى المعلق أنّ البوابات غير مفيدة عندما يأتي عشرات الآلاف من المصلين خلال ساعات قليلة ويتجمعون أمام الحرم، فمن المستحيل تمريرهم جميعاً على الأجهزة المغناطيسية، والضغط الذي يمكن أن ينشأ خلال ساعات الحر من شأنه أن يتسبّب بمواجهات عنيفة جداً. من هنا فإن تعليق العمل في الأجهزة من مصلحة إسرائيلية.

٣ - هزيمة البوابات:

شكّل تراجع حكومة نتنياهو عن الإجراءات التي اتّخذت في الأقصى وباحاته، بشأن البوابات الالكترونية، فشلاً وفق المنظور الإسرائيلي، إذ عبّر عن ذلك رئيس حزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، الذي رأى أنّ "إسرائيل خرجت ضعيفة من هذه الأزمة، وبدلاً من أن نعرّز سيادتنا في القدس، أظهرت الأحداث الأخيرة أنّ بالإمكان تقويض هذه السيادة". وقال بينيت، في حديثٍ مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، أنّ التراجع الذي حدث عقب "مظاهر العنف" هو "خطأ واستهتار بالأمن مثلما حدث خلال الهرب من لبنان"، في إشارةٍ إلى انسحاب جيش العدو من الجنوب عام ٢٠٠٠. وشدّد على أنّ "وضع الكاميرات لم يكن قراراً غير صائب، وإنّما إزالتها هو الخطأ".

أمّا وزير الأمن الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، فهاجم في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، نتنياهو، محمّلاً الأخير المسؤولية عن جميع القرارات التي اتّخذت بشأن الأقصى. ورأى يعلون أنّ ما حدث سبّب ضرراً كبيراً لإسرائيل. كما انتقد أعضاء المجلس الوزاري المصغّر (الكابينيت)، معتبراً أنّه "ليس بالإمكان إدارة أو قيادة دولة عن طريقهم".

في غضون ذلك، صبّ مسؤولون إسرائيليون غضبهم على محمود عباس، "المتهم بالوقوف وراء التصعيد أخيراً". ورأى هؤلاء، كما نقلت "يسرائيل هيوم"، أنّ "أبو مازن معني بإحراق الأرض... وهو المستفيد من تأجيج الأوضاع". كما أكّدت الصحيفة نقلاً عن مصادر إسرائيلية أنّه "بالفعل توقّف التنسيق الأمني هذه المرّة، باستثناء حالات ومسائل محدودة".

في المقابل، قالت صحيفة "هآرتس" أنّ "الولايات المتحدة والأردن تعملان في اتجاه منع اشتعال الأوضاع مجدّداً في الضفة، بما في ذلك القدس"، وأنّهما طلبتا من عباس العمل على التهدئة. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية قولهم أنّه "طلب من عباس وقف التحريض بشأن الحرم المقدسي، وكذلك وقف الدعوات للمشاركة في التظاهرات"، بحجّة أنّ إسرائيل اتّخذت قراراتاً للتهدئة، في مقدّمها إزالة البوابات والكاميرات. كما نقلت عن مسؤول فلسطيني تأكيده بشأن المحاولات الأميركية، لكن "الجانب الفلسطيني قرّر مواصلة تنظيم الاحتجاجات، وخصوصاً أنّ عباس رفض الاجتماع مع مبعوث الرئيس الأميركي إلى المنطقة، جيسون غرينبلات، على اعتبار أنّ الاجتماعات لا تقدّم أي شيء".

في غضون ذلك، حيّت فصائل المقاومة انتصار "المرابطين على أبواب المسجد الأقصى". ودعا رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، إلى "اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية لوضع التوجّهات العامّة التي تحكم مسار العمل الوطني الفلسطيني بعد هذا الانتصار الذي حقّقه أهلنا في القدس". وأضاف هنية: "هذا الانتصار أثبت ألاّ تعارض بين المقاومة الشعبيّة والمسلّحة". أما القيادي

في حركة "الجهاد الإسلامي" محمد الهندي، فقال: "إن انتصار أهل القدس درس لكل المرعوبين والمهزومين من إسرائيل".

أيضاً، هتّى حزب الله "الشعب الفلسطيني وأهل القدس على الانتصار الكبير الذي حقّقه بإجبارهم العدو الصهيوني على إلغاء كل إجراءاته التعسفية التي اتخذها في محيط المسجد الأقصى المبارك، والتي كانت تهدف بالظاهر إلى تقييد حركة المصلين، فيما هي في العمق تهدف إلى فرض السيطرة الصهيونية على هذا الرمز الإسلامي الكبير ورفع يد العرب والمسلمين عنه". وقال الحزب في بيان له، "إن هذا الانتصار يؤكّد لهذا الشعب العظيم ولأمّتنا المباركة أن انتهاج درب المقاومة، ورفض الخضوع للعدو وإملاءاته، والتمرد على محاولات بعض الأنظمة فرض التدجين... هو السبيل الوحيد لتحقيق الانتصارات".

٤ - حالة تمرد في صفوف الشرطة بسبب قرار إزالة البوابات:

كشفت مصادر إعلامية صهيونية النقب عن وجود حالة من التمرد في صفوف عناصر من الشرطة الصهيونية الذين من بينهم عناصر الوحدة التي قتل منها الشرطيان في عملية الأقصى التي نفذها ثلاثة شبان من قرية أم الفحم من عائلة جبارين. وجاءت حالة التمرد هذه بعد رفضهم الوقوف في نقاط التفتيش بالقدس المحتلة خوفاً من استهدافهم من قبل المقاومين الفلسطينيين خشية تعرّضهم للقتل. وذكرت المواقع الصهيونية أنّ حالة التمرد زادت بعد قرار المجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينيت" حول إزالة البوابات الالكترونية التي تمّ نصبها أمام أبواب المسجد الأقصى بعد عملية الأقصى. ونقلت المواقع عن عددٍ من رجال شرطة الاحتلال، قولهم أنّهم وبعد قرار "الكابينيت"، أصبحوا مثل بط الصيد، على حدّ تعبيرهم.

في السياق نفسه أشارت القناة العبرية السابعة إلى حالة القلق، لدى عائلات عناصر الشرطة الذين يخدمون في القدس المحتلة، على حياتهم، وأنهم يرفضون وضعهم في منطقة المسجد الأقصى بسبب عدم توفر الحماية لهم. وظهرت حالة القلق هذه لدى الجمهور الصهيوني، إذ أنه يدرك تماماً أن الفلسطينيين لن يهدأ لهم بال ولا يقرّر لهم قرار حتى يوقف الاحتلال كافة إجراءاته التي اتخذها بحق حرية العبور إلى المسجد الأقصى.

٥ - القدس والدجل السياسي:

بعد مضيّ أسبوعين على اعتصام المرابطين الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى، في القدس المحتلة، حقّقوا انتصاراً باهراً على الإجراءات الإسرائيلية القمعية، فهُم من واجهوا قمع الشرطة الإسرائيلية، وسقط منهم سبعة شهداء خلال أسبوعين. وهذا الانتصار على إجراءات العدو جاء بيد الفلسطينيين أنفسهم وبتضحياتهم ومواجهاتهم العدو باللحم الحي، ولا علاقة للمملكتين السعودية أو الأردنية به على الإطلاق. لكن الديوان الملكي السعودي، ومن باب النفاق المعتاد، طبّق مقولة الرئيس الأميركي جون كيندي: "للنصر ألف أب، أما الهزيمة فيتيمة". إذ زعم أن "خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان... أجرى خلال الأيام الماضية الاتصالات اللازمة بالعديد من زعماء دول العالم... وحكومة الولايات المتحدة لبذل مساعيهم لعدم إغلاق المسجد الأقصى، وهذه الجهود تكلفت بالنجاح". أما المملكة الأردنية، وبأسلوب النفاق نفسه، فسببت الانتصار إلى جهود عبدالله الثاني، واتفاقه مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، على إطلاق سراح طاقم السفارة الإسرائيلية في عمان، مقابل نزع البوابات الإلكترونية، وذلك بعد قتل حارس في السفارة مواطنين أردنيين.

بدورها، لحقت السلطة الفلسطينية أيضاً بالركب، معلنة قطع الاتصالات مع حكومة العدو ووقف التنسيق الأمني، إذ استفاد رئيس السلطة محمود عباس، من هذه الخطوة، ما رفع رصيده في الشارع. أما "تلفزيون فلسطين" (القناة الرسمية)، ففتح الهواء ليلة أول من أمس لبث الأناشيد الثورية، في خطوة لم تحدث حتى خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤.

٦ - فضيحة الغواصات الألمانية:

اعتاد مستوطنو دولة العدو متابعة قضايا فساد لمسؤوليهم، من الرشى إلى التهرب الضريبي مروراً بتجارة المخدرات وتبييض الاموال، وصولاً إلى الاعتداءات الجنسية التي كان "بطلها" الأبرز الرئيس السابق "موشيه كتساف". لكنهم اليوم يتابعون قضية فساد بحجم صفقة "الغواصات الألمانية"، سواء لناحية مناصب المسؤولين المتورطين فيها، أو لناحية "الاستهتار بالأمن القومي". إن تفاصيل قضية "الغواصات الألمانية" معقدة ومتشابكة، ومعظم المتورطين فيها هم مسؤولون أو أقرباء يدورون في فلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وهذه القضية - الفضيحة بدأت تتدرج ككرة تُلج منذ شهور، حتى توالى التحقيقات والاعتقالات بشأنها، وصولاً إلى ترجيحات بأنها قد تطيح نتنياهو نفسه من الحكم مما اضطر نتنياهو شخصياً إلى مخاطبة الإسرائيليين لاستعطافهم. وهو اختار "القناة العشرين" الإسرائيلية تحديداً، لـ"توضيح بعض الأمور". وراح من خلال هذه المنصة يُكيل لوسائل الإعلام الإسرائيلية اتهامات بأنها "تحيك مؤامرة ضده". خطابه هذا جاء في أعقاب اعتقال الشرطة لعدد من المسؤولين المقربين منه، للتحقيق في قضية الغواصات أو ما يعرف باسم "القضية ٣٠٠٠"، علاوة على أزماته القضائية الأخرى.

والنقطة الأكثر إثارة في الموضوع تتمثل بإدلاء الوسيط بين شركة الغواصات الألمانية "تيسنكروب" ووزارة الأمن الإسرائيلية، ميكي غانور، بمعلومات عن صفقات سلاح أخرى، صودق عليها خلال السنوات المنصرمة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع دائرة التحقيقات في قضية الغواصات، وفق ما أشارت إليه صحيفة "هآرتس"، مضيفاً أنّ من المتوقع استدعاء ضباط أنهم خدمتهم في المنظومة الأمنية أو شغلوا مناصب رفيعة سابقاً، للتحقيق. في المقابل، تستمر المباحثات بين النيابة العامة الإسرائيلية وغانور، بهدف التوصل إلى اتفاق "شاهد ملك" يمنح الأخير بموجبه الحصانة المطلقة من صفقة الادعاء، أو يحصل على حكم مخفف، مقابل إدلائه بكافة المعلومات التي في حوزته، إذ تقدّر الشرطة والنيابة العامة أن المعلومات التي يملكها غانور من شأنها تعزيز الشبهات حول المتورطين في صفقة الغواصات، بحسب ما ذكرته "القناة العاشرة" الإسرائيلية.

وبرغم أنّ التقديرات قد خرجت عن النيابة العسكرية الإسرائيلية، لم تُرسل حتى الآن أي رسالة للنائب العسكري الرئيسي، شارون أفيك، يُطلب منه استدعاء ضباط للتحقيق في إطار "القضية ٣٠٠٠"، إذ تجري العادة أن تقع مسؤولية التحقيق في مثل هذه القضايا على عاتق الشرطة الإسرائيلية، ولكن في قضايا تتطلب استدعاء ضباط، تقوم الشرطة بإطلاع النيابة العسكرية، وأحياناً أخرى الشرطة العسكرية نفسها. وبحسب المعلومات، فإن ضباطاً يتوقع استدعاؤهم قد بدأوا بجولات للحصول على استشارات قانونية من قبل المحامين. وفي هذا الإطار، لفت مصدر نافذ في القناة العاشرة إلى أنّ غانور أدلى بمعلومات إضافية حول أشخاص آخرين وحول صفقات سلاح وعقارات. كذلك لفت إلى أنّه بالتزامن مع التقدم في الاتصالات مع غانور، فإنّ مسؤولاً آخر متورطاً في القضية توجه إلى الشرطة، طالباً البدء بمفاوضات للحصول على مكانة "شاهد ملك".

أما صحيفة "معاريف"، فقد نقلت عن مصدر في سلطات إنفاذ القانون قوله أنه "في حال التوقيع على اتفاق شاهد ملك مع غنور، فإنّ الأخير ملزم بتقديم معلومات بشأن صفقات أمنية أخرى تورّطت فيها شخصيات عامّة وسياسيّة يتوقع أن يُحقّق معها".

ويبدو أن رئيس الشعبة السياسيّة الأمنيّة في وزارة الامن سابقاً، الجنرال في الاحتياط عاموس غلعاد، هو أول هؤلاء، إذ أدلى بإفادته في قضية الغواصات في مكاتب وحدة "لاهاف ٤٣٣"، ومكث في التحقيق لمدة خمس ساعات.

وفي السياق نفسه، رجّحت "هآرتس" أن تكون إفادة غلعاد قد تركّزت بشأن المصادقة على بيع غواصات من قبل "تسينكروب" لمصر، لا سيّما أن غلعاد، وكذلك وزير الامن السابق موشيه يعالون، عارضاً تسليم غواصات متطورة لسلاح البحرية المصري. وتأتي إفادة غلعاد بعدما لعب دوراً مركزياً مهماً في كل صفقات شراء الأسلحة خلال السنوات المنصرمة.

اللافت أيضاً هو ما كشفته صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن أنّ الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، هو الذي طلب من الحكومة الألمانية عدم بيع غواصات لمصر، وحصل على جواب أن هناك موافقة إسرائيلية للصفقة بين برلين والقاهرة. وتقدر الشرطة الإسرائيلية أنّ معلومات غانور من شأنها تعزيز الشبهات حول المتورطين في صفقة الغواصات. ففي أيار من عام ٢٠١٥ توجّه ريفلين إلى ألمانيا للاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، وخلال اجتماعه بالمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، أبدى تحفظ إسرائيل واستياءها ومخاوفها من نيّة ألمانيا بيع غواصات متطورة لمصر. لكنه بحسب "يديعوت"، وجد نفسه في "صدمة وحالة من الإرباك، عندما أبلغته ميركل أنّ هناك موافقة إسرائيلية على بيع الغواصات لمصر". يأتي ذلك في أعقاب كشف الصحيفة عن أن "شخصية إسرائيلية رفيعة أعربت عن مخاوف حيال المفاوضات التي تجريها تيسنكروب لبيع غواصات لمصر"، لافتةً إلى أنه بحسب هذه الشخصية (الرئيس الإسرائيلي)، فإن "الأجهزة الأمنيّة الإسرائيلية لا علم لديها بهذه المفاوضات والصفقة".

وفي هذا الإطار، رجّحت الصحيفة إمكان وجود صفقة "من خلف الكواليس"، بموجبها وافقت إسرائيل على بيع الغواصات لمصر شريطة أن تحصل في المقابل على تخفيضات قيمة بصفقة الغواصات والسفن التي سنشتريها من ألمانيا.

يُذكر أن ألمانيا أرجأت التوقيع على اتفاق التفاهات مع إسرائيل الأمر الذي يُشير إلى احتمال إلغاء الصفقة نهائياً في حال ثبوت تهمة الفساد الموجهة إلى مسؤولين إسرائيليين. ومع ذلك، نقلت "هآرتس" عن مسؤولين في "تسينكروب" قولهم أنه "ليس بالإمكان التعقيب على احتمال التوصل من الصفقة في حال ظهرت تهمة فساد، وذلك لأن المسألة مرتبطة باتفاقات بين حكومات دول". وشددت الشركة على أنّها قطعت الاتصالات مع وسيطها في إسرائيل، غانور، بمجرد أن علمت بشأن الادّعاءات ضدّه. وعلى الرغم من أنه يفترض أن تتسلّم إسرائيل الغواصات الثلاث من ألمانيا بعد ١٠ سنوات، أي إنّ إرجاء التوقيع على التفاهات لعدّة أسابيع ليس من شأنه أن يشكل خطراً أمنياً، لا يزال ننتيا هو يشدّد على أهمية التوقيع على المذكرة خلال ولاية الحكومة الألمانية الحالية، وقبل الانتخابات المفترض إجراؤها بعد شهرين. وهو ما يدفع وزير الامن السابق إلى السؤال عن سبب الاستعجال في إنجاز الصفقة، بينما يفصل عن تنفيذها عقد من الزمن!

وسبق أن توصلت إسرائيل مع السلطات الألمانية، مؤخراً، إلى تفاهات مفادها بأنّه في حال توصلت الشرطة الإسرائيلية إلى وجود شبهات فساد بالتحقيقات التي تجريها بخصوص صفقة الغواصات، فإنّه سيتم إيقاف المفاوضات بين البلدين وإلغاء صفقة الغواصات والسفن الحربية. وتمّ التوصل لهذه التفاهات خلال

لقاءات جمعت وفد إسرائيلي رفيع المستوى بكبار الموظفين الألمان، إذ تمّ إضافة نص هذه التفاهات من خلال بند جديد أضيف إلى مذكرة التفاهم المتعلقة بصفقة الغواصات، بحيث أن البند الجديد بات شرطاً أساسياً لدى ألمانيا للتوقيع النهائي على الصفقة. والجدير بالذكر أنّه منذ الكشف عن القضية، تكشّف الكثير عن خفايا الأمور المتعلقة بصفقة الغواصات وشراء سفن حربية لحماية منشآت الغاز، في البداية تناقلت وسائل الإعلام معلومات مفادها أن نتنياهو أراد شراء ثلاث غواصات إضافة للغواصات الست الموجودة لدى إسرائيل بغرض توسيع أسطولها الحربي إلى تسع غواصات.

وأكد مصدر مطلع على سير التحقيق في القضية لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنّه وفقاً للوثائق التي جرى جمعها في هذه القضية وعلى خلفية المفاوضات للتوصل إلى صفقة ادّعاء مع غانور، يتبيّن أن فساد صفقة الغواصات أخطر بكثير من قضية الضابط الإسرائيلي رامي دوتان الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ١٣ عاماً بعد أن أُدين بحصوله على رشوة وضلوعه في مناقصات وهمية قام خلالها باختلاس ملايين الدولارات خلال إشغاله منصباً رفيعاً في قيادة سلاح الجو الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الفائت.

من ناحيةٍ أخرى، كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة عن أنّه في حال قيام غانور بالتوقيع على اتفاق مع الشرطة والنيابة العامة يتحوّل بموجبه إلى شاهد ملك، فإن جزءاً جديداً من إفادته سيتناول تورّطه في قضية حاوية الأُمونيا في حيفا.

وأشارت القناة إلى أن غانور عضو في مجلس إدارة شركة حاوية الأُمونيا، وعمل من أجل أن تتولّى شركة "تيسنكروب" الألمانية التي كان مندوبها في إسرائيل إقامة مصنع للأُمونيا في النقب، كان يفترض أن يستبدل الحاوية في حيفا. كما أشارت إلى أنه من الممكن أن يكون من أقرباء رئيس الحكومة ومحاميه الشخصي دافيد شيمرون، المشتبه به أيضاً في قضية الغواصات، عمل مع غانور في قضية الأُمونيا أيضاً، وتوقعت أن يدلي غانور بمعلومات في هذا الشأن.

وكان مراقب الدولة الإسرائيلية، يوسف شابيرا، قدّم معلومات إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفحاي مندلبليت تشير إلى وجود شبهات جنائية في قضية حاوية الأُمونيا في حيفا.

في غضون ذلك علمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنّ رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، هو الشخصية الإسرائيلية الرفيعة التي طلبت من الحكومة الألمانية عدم بيع غواصات إلى مصر وحصلت على جواب يُفيد أنّ هناك موافقة إسرائيلية على الصفقة بين برلين والقاهرة.

وكان رئيس الكيان ريفلين قام في أيار ٢٠١٥ بزيارة إلى ألمانيا للاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وخلال اجتماعه مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أبدى تحفّظ إسرائيل ومخاوفها من نيّة ألمانيا بيع غواصات متطوّرة إلى مصر، فأبلغته هذه الأخيرة أنّ هناك موافقة إسرائيلية رسمية على صفقة البيع هذه.

يُشار إلى أنّ "يديعوت أحرونوت" نشرت نبأ يفيد أنّ مصر اشترت غواصات من النوع ذاته الذي اشترته إسرائيل من شركة "تيسنكروب" الألمانية بالرغم من أن سياسة إسرائيل كانت تدأب على كتابة بند في أي اتفاق لشراء أسلحة من دولة أجنبية يحظر على الدولة التي تبيعها الأسلحة أن تبيعها إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، لتلافي احتمال استخدام هذه الأسلحة ضدها.

وقال مسؤولون سابقون في وزارة الدفاع الإسرائيلية للصحيفة، أنّ الاتفاق الذي وقّعه إسرائيل مع شركة "تيسنكروب" الألمانية لشراء الغواصات تضمن بنداً كهذا، ولذا تفاجأ وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه

يعلنون عندما اكتشف أنه في سنة ٢٠١٣ باعت الشركة الألمانية أربع غواصات شبيهة لمصر بالرغم من وجود بند كهذا، فأرسل مندوباً عن وزارة الدفاع إلى ألمانيا بشكل طارئ لمعرفة لماذا خرقت الشركة الاتفاق. والتقى المندوب الإسرائيلي في ألمانيا مستشار الأمن القومي الخاص بالمستشارة الألمانية وفوجئ عندما عرف أن هناك مستنداً موقّعاً ورد فيه تنازل إسرائيلي عن البند الذي يحظر بيع الغواصات إلى دول جارة، وفوجئ أكثر عندما أوضح الألمان أن التنازل الإسرائيلي جاء في لقاء مع مندوب من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وأضاف هؤلاء المسؤولون أنه عندما عرف يعلنون بالموضوع عقد اجتماعاً مع نتنياهو لاستيضاح كيفية اتخاذ قرارات بشأن موضوع أمني حساس من دون معرفة وزير الدفاع أو استشارة الخبراء في المؤسسة الأمنية، لكن نتنياهو أنكر أنه وافق على قرار كهذا. وطلب يعلنون فتح تحقيق لتقصي الموضوع ومعرفة من أصدر القرار باسم رئيس الحكومة للتنازل عن بند مهم من دون استشارة الجهات الأمنية المعنية لكن لم يُجر تحقيق كهذا.

٧ - دراما حزب العمل:

معظم الصحف الإسرائيلية اختارت وصف ما جرى في حزب "العمل" من فوز آفي غباي برئاسة الحزب وإطاحة الرئيس السابق هرتسوغ بالدراما، وهي أكثر من مجرد دراما، نظراً ليس فقط لنتائج الانتخابات التي فاز بها ليكودي سابق ولم يمر أكثر من ستة أشهر على عضويته في حزب "العمل" ضد من ترعرعوا داخل الحزب، ومدعومين بقواعدهم، ومدعومين بمؤسسات الحزب، بل لأن فوز غباي يعكس مؤشرات قوية، ورياح تغيير جديدة تشهدها قواعد الحزب.

دراما انتخابات غباي امتد تأثيرها سريعاً إلى الحلبة السياسية الإسرائيلية التي تفاعلت مع الحدث بشكل سريع، وترجم ذلك في حصول حزب "العمل" على عشرين مقعداً، وتجاوز حزب لبيد، وتراجع "الليكود" بثلاثة مقاعد، حسب استطلاع أجرته القناة الثانية في اليوم التالي من الانتخابات، فعاد حزب "العمل" ليكون منافساً قوياً، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير وسريع على المشهد السياسي الإسرائيلي.

لقد تنافس في هذه الانتخابات، بحماس، سبعة مرشحين من بينهم أربعة بارزون بشكل خاص هم: يتسحاق (بوغى) هرتسوغ، رئيس الحزب السابق، وعمير بيرتس المعروف لدى الرأي العام كوزير دفاع فاشل أثناء حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، ومرشحان آخران جديان ناشطان وناجحان، يمثلان "إسرائيل الجديدة والرأسمالية" وهما: أرئيل مرغليت، المليونيير الذي جمع ثروته من خلال عمله في الهاي تيك، ثم المرشح الفائز آفي غباي، رجل الأعمال من أصل مغربي، الذي نال الشهرة والتعاطف والشعبية بسبب تقديمه لاستقالته من حكومة نتنياهو احتجاجاً على إقالة وزير الحرب السابق يعلن وتعيين العنصري ليبرمان مكانه، وحينها قدّم خطاباً انتقادياً وهجومياً ضد وزير المال كطلون وسياسات حكومة نتنياهو، التي وصفها بأنها تشجع الميول الفاشية وتدفع الدولة إلى الانزلاق في منحدر خطير يهدد مستقبلها ويهدد المشروع الصهيوني، وقد وجد الإعلام ومحافل اليسار والليبراليين وكل خصوم نتنياهو في غباي نوعاً من البشارة، باعتباره نيو ليبرالي يميني شرقي يبشر بإمكانية البناء عليه كواحد من روافع مشروع تقديم البديل لحكم نتنياهو والمعسكر الشوفيني الذي يمثله.

لقد عانى حزب العمل على مدى سنوات طويلة ولا يزال، من حالة تخبّط سياسي كبير، وهو في مطلع العام ٢٠١٦، أقرّ برنامجاً سياسياً، في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، تخلى بموجبه عن برنامجه السابق، الذي كان أقرب ما يكون إلى خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في خريف العام ٢٠٠٠،

ودعا إلى "انفصال من جانب واحد"، عن الضفة، بحيث يكون جدار الاحتلال هو الحدود، للمدن الفلسطينية الكبرى ومحيطها، مع "منحها" إدارة ذاتية، من دون أي تواصل مباشر مع العالم الخارجي، على أن لا تقل مدة هذه المرحلة عن ١٠ سنوات، يبدأ الحديث بعدها عن مفاوضات حول حلّ الدولتين. وبعد أن كان زعيم الحزب السابق هيرتسوغ يتبنّى الخط السياسي المركزي في الحزب، فإنّه قاد ابتداء من نهايات العام ٢٠١٥، خطأً يمينياً واضحاً. واشتهر في تلك الأيام بخطابه الذي قال فيه إنه على الحزب أن يضع حدّاً للانطباع الناشئ عنه بأنه "يحب العرب". وبعد ذلك الخطاب بأيام، ألقى خطاباً سياسياً في مطلع العام ٢٠١٦ جوهره الانفصال من جانب واحد عن الضفة، وتأجيل المفاوضات حول الدولتين إلى سنين طويلة.

غباي لم يكشف من جهته بعد عن برنامجه السياسي، لكن صحيفة "يديعوت أحرونوت" نقلت عنه أنّه "سيشكّل حكومة وحدة وطنية... وأنه مستعد، في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين، لنقل صلاحية إدارة الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى السلطة الفلسطينية". وفتت الصحيفة إلى أنّه يؤيّد "حل دولتين لشعبين، على أن تبقى الكتل الاستيطانية الكبيرة تحت السيادة الإسرائيلية، وما بقي من أراضي الضفة وقطاع غزة سيكّمل الدولة الفلسطينية، التي يُشترط أن تكون منزوعة السلاح".

غباي الذي يبلغ من العمر خمسين عاماً، ولد في فلسطين المحتلة بعد بضع سنوات من هجرة عائلته من المغرب، وهو الثامن لإخوته، حصل على اللقب الجامعي الأول في الإقتصاد واللقب الثاني في تخصّص إدارة الأعمال، واشتغل موظفاً في وزارة المالية، ثم انتقل للعمل في شركة "بيزك" للهاتف الثابت. تعرف على زعيم حزب "كلنا" الوزير موشيه كحلون عندما كان مديراً عاماً لشركة "بيزك" بين الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣، وكان كحلون وزيراً للاتصالات في حكومة نتنياهو الثانية، وعندما شكّل كحلون حزبه انضم للحزب، وكان مسؤولاً عن التحشيد الميداني، وبعد انضمام كحلون للحكومة تسلّم غباي وزارة البيئة، وعندها تعرّف الجمهور الإسرائيلي على غباي السياسي، لكن غباي نال الشهرة والتعاطف والشعبية بسبب تقديمه لاستقالته من حكومة نتنياهو احتجاجاً على إقالة وزير الأمن السابق موشيه يعلون وتعيين العنصري ليبرمان مكانه، وحينها قدّم خطاباً انتقادياً وهجومياً ضد كحلون وسياسات حكومة نتنياهو، التي وصفها بأنها تشجّع الميول الفاشية وتدفع الدولة إلى الانزلاق في منحدر خطير يهدّد مستقبلها ويهدّد المشروع الصهيوني. وقد وجد الإعلام ومحافل اليسار والليبراليين وكل خصوم نتنياهو في غباي نوعاً من البشارة، باعتباره نيو ليبرالي يميني شرقي يبشر بإمكانية البناء عليه كواحد من روافع مشروع تقديم البديل لحكم نتنياهو والمعسكر اليميني المتطرف الذي يمثله.

البناء على غباي، سواء في أوساط مصوّتي حزب "العمل" أو في أوساط الإعلام والنخب الليبرالية، يعتبر إلى حدّ كبير نتاج ما يسود بينهم من حالة يأس من قدرة ممثلي اليسار على تقديم البديل، والنتيجة أنّ من يريد أن ينافس على قيادة الدولة، عليه أن يتبنّى خطاباً يجمع بين الليبرالية واليمينية ليصل إلى قلوب ممثلي القاعدة الانتخابية الأكبر. وهذا يعني التسليم بعجز اليساريين وفشل نهجهم، وهو أمر يمكن ملاحظته ببساطة عندما نعرف بأنّ جميع زعماء الأحزاب الإسرائيلية تقريباً هم ليكوديون سابقون، تربوا في "الليكود" أو ناصروه وصوتوا له، ليبرمان كان ليكودياً، وكذلك بينيت وكحلون، وكذلك يعلون الذي هو في طور بناء حزبه الجديد، أما لبيد فكان من عائلة يمينية أسست حزب "شينو" (التغيير)، ووالده الذي كان زعيماً للحزب، كان صقراً يمينياً ومصوّتاً ليكودياً، وليفني ليكودية، أما غباي زعيم "العمل" فهو من عائلة ليكودية، واعترف بأنه كان يصوّت لحزب "الليكود"، فحزب "العمل" الذي أسس الدولة وبنى مؤسساتها بات مقلساً يستعين بنجوم ليكوديين لإعادة الحياة والحيوية إلى مكوناته، وتحول حزب "الليكود" الذي كان منبوذاً ومُحتقراً سابقاً إلى المنتج الأول لزعامات الدولة.

بيد أنّ غباي - الذي لا يبدو أنّه يمتلك كاريزما أو جاذبية خاصة - لم ينتصر بفارق ١٤٠٠ صوت على بيرتس، بسبب مكوناته وخطابه أو بسبب الأمل الذي أحياه في الحزب، بل أيضا بسبب دعمه من قبل شخصيات هامة ووازنة، وفي مقدّمهم زعيمة الحزب السابقة شيلي يديموفيتش، بما تملك من قاعدة وتأثير داخل الحزب، ومن ايهود باراك زعيم سابق للحزب أيضا، والجنرال عميرام لفين كان مرشحا للتنافس واضطر للانسحاب لصالح غباي، ويُقال أنّ باراك بدعه لغباي إنّما أراد أن يجعل الحزب وديعة في يد من يمكن أن يعيده لباراك، حيث أنّ باراك، مع ليفني وشخصيات وازنة كبيرة وكثيرة، يطالبون بأن يتم الذهاب للانتخابات بتحالف أحزاب الوسط يقودها الشخص الذي قد ينال أعلى نسبة تصويت في استفتاء بين جمهور مصوتي الوسط، باراك يميل إلى أن يكون واحدا من المنافسين على رئاسة تجمع أحزاب الوسط، زعيم الحزب الجديد غباي أعلن سابقا موافقته على التنازل عن الرئاسة في حال جرى استفتاء وفاز به مرشح آخر.

غباي يرغب في استثمار موجة الزخم المتشكّلة من انتخابه، والتي بدأت تتفاعل في المشهد السياسي، فوضع هدفين رئيسيين لحزبه: الأول: الوصول وتوسيع حجم العضوية ليصل إلى ١٠٠ ألف عضو، وهو اليوم قرابة الـ ٥٥ ألفا، والثاني: رفع سقف طموح الحزب بالوصول إلى ثلاثين مقعدا، وفي خطاب تنويجه زعيما للحزب تجاهل متعمدا الموقف من التسوية والصراع، وركّز أكثر على الجوانب الاقتصادية الاجتماعية وفي الهجوم على بعد الفساد في شخص نتنياهو.

بحسب الاستطلاعات ومستوى التفاعل العام، فإنّ انتخاب غباي حقّق تقدّما ملحوظا وهاما، وهو أمر لا يبدو خارج المألوف، فهو يحدث لكل حزب ينتهي من انتخاباته مستثمرا لحظة الزخم والتفاعل الإعلامي، أمّا مؤشرات المستقبل فستجيب عنها الاستطلاعات التي ستجرى بعد عدّة أسابيع، لتجيب هل استنفذ تأثيره ووصل إلى سقفه النهائي وربما بدأ بالتراجع أم أن تأثيره يصل إلى دوائر انتخابية جديدة، من ليكوديين وشاسيين وكحلونيين ومن حزب ليبيد؟

بالرغم من أنّ ليبيد هو الأكثر قلقا، لأن جزءا مهمّا من المصوتين له سيذهبون إلى "العمل"، ولأن غباي منافس قوي ومزاحم على أصوات المركز التي يعتمد عليها ليبيد، برغم ذلك فإن نتنياهو يراقب عن قرب بقلق كبير، وإذا ما شعر بأنّ الوقت يسير لصالح غباي، أي يكسبه المزيد من المقاعد، فلا يُستبعد أن يسعى نتنياهو إلى تقديم الانتخابات لقطع الطريق، أما في حال شعر بأنّ المزيد من الوقت يعني المزيد من التآكل والمزيد من الصراع داخل حزب "العمل"، فسيتم تأجيل الانتخابات أكبر وقت ممكن.

غباي المنتشي بخمرة النصر قال: "إنّ النتيجة الحاصلة هي رد على كل من نعى حزب العمل، وكل من شكك بحيوية الديمقراطية الإسرائيلية، وكل من اعتقد أنّ مواطني إسرائيل لا يريدون التغيير". وتابع "طلبتم قيادة جديدة؟ ها أنا ذا". وكرّر غباي دعوته لرئيس الحزب السابق اسحق هرتسوغ بمواصلة قيادة المعارضة البرلمانية (كون غباي ليس عضوا في الكنيست ولا يستطيع القيام بهذا الدور كرئيس لحزب العمل).

الخبير الإسرائيلي في الشؤون الحزبية يوسي فرتير اعتبر، على ضوء ما تقدّم، أنّ حزب العمل "أثبت وجود نبض حياة ما قبل الموت"، وأضاف أنّ انتخاب غباي يشكّل "دراما سياسية جيّدة، وهزة أرضية بقوة سبع درجات على سلم غباي، وتوجيه موجة صدمة إلى الجهاز السياسي كله". ولكن يصعب برأيه، في الظروف الحالية، القول أنّ انتخاب غباي هو بمثابة بشرى سيئة لنتنياهو، فلديه الآن مشاكل داخلية في الأساس أكبر من ذلك بكثير. ويعتبر فرتير أنّ انتخاب غباي "يعكس إحباط أعضاء حزبه أمام تحويل حزبهم إلى ممسحة، وهدف للسخرية والاستهتار". وتابع "لقد قادهم بأسهم إلى انتقاء الخيار الأقل معقولية، والأقل مقبولية على الوعي، والأشدّ جراءة وهدما. لم يحدث قط مثل هذا الأمر في حزب ما: شخص مجهول نسبيا، انضم الى الحزب قبل عدّة أشهر فقط، وفاز في جولتي انتخابات على سلسلة من المرشحين الذين يشكل كل واحد منهم

جزءاً من لحم الحزب وعظماً من عظامه". وبشأن السؤال عن مستقبل غباي السياسي يقول فيرتر: "إنه قبل هجوم الرئيس الجديد على الليكود، سيكون عليه استعادة غالبية المصوتين – بين ١٠ و ١٢ مقعداً تركوا حزب العمل وخطوا في رحاب حزب المركز (يوجد مستقبل)"، مشدداً على أن هذه هي الخطوة الأولى والحاسمة التي يجب على غباي اجتيازها قبل البدء بالحلم باستبدال السلطة. ويتفق مع فيرتر المعلق السياسي البارز ناحوم برنياع الذي يعتبر النتيجة انجازاً وحدثاً استثنائياً في تاريخ السياسة الإسرائيلية التي عرفت انتصارات للسياسيين الجدد، لكنها لم تشهد مثل هذا الانتصار. وبخلاف فيرتر يرى بارنياع أنّ انتخاب غباي بشري غير سارة لتنتيا هو لأنه يعبر عن الأشمزاز نفسه من الجهاز السياسي التقليدي الفاسد ومن السياسيين القدامى الذين يسيطرون عليه، والتعطش إلى التجديد. بيد أنّ برنياع دعا غباي للتغلب على مشاكل داخلية متوقعة في "المعسكر الصهيوني" الذي "يأكل رؤساءه" على حدّ قوله.

لقد برز غباي في الحلبة السياسية الإسرائيلية كسهم ناري باهر وفي خطابه بعد الانتصار أكد أنه: "كل من استبعد أن يصل حزب العمل إلى الحكم، وكل من اعتقد أن مواطني إسرائيل قد فقدوا أمل التغيير – فالإجابة هذه الليلية... يشكّل هذا اليوم انتصاراً للأمل، عودة إلى الحكمة والقيم الخاصة بنا، تعاطفاً واهتماماً بالآخر، وبداية طريق. يؤدي هذا الطريق إلى حكم جديد في إسرائيل". بعد ذلك توجه إلى كل مواطني إسرائيل قائلاً: "يعمل الحكم السائد على التفريق بين اليمين واليسار، المتدينين والعلمانيين، الشرقيين والأشكنازيين، اليهود والعرب - لقد عمل على تفرقة المواطنين من أجل بسط نفوذه. هذا هو الوقت المناسب لنا جميعاً للتوحد مجدداً. أناشد كل مواطني إسرائيل أن ينضموا إلي". وفي نهاية الخطاب وجه غباي "الساعات" نحو رئيس الحكومة تنتيا هو متطرقاً إلى التحقيق الذي يجري في هذه الأيام في قضية الرشوة المرتبطة بشراء الغواصات الألمانية.

٨ – نقل السفارة الأميركية إلى القدس:

أعلن نائب رئيس الولايات المتحدة مايك بينس في مؤتمر القمة الثاني عشر "للمسيحيين المتحددين من أجل إسرائيل" في واشنطن أن الولايات المتحدة لن تتنازل أبداً عن دعمها المطلق لإسرائيل الحليف الأكبر أميركا، مؤكداً أن الرئيس ترامب وهو ملتزم بان نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس وأن عملية النقل هذه "إنما هي مسألة متى سننقل السفارة وليس إذا كنا سننقل السفارة".

يُشار إلى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان قد جدد "الاستثناء التنفيذي" الذي يؤجل بموجبه نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس لسنة أشهر إضافية منذ بداية حزيران، وتنتهي في نهاية العام، كما فعل أسلافه من الرؤساء السابقين بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما، كل ستة أشهر خلال دوراتهم الرئاسية، على الرغم من أن الكونغرس الأميركي كان قد وضع قانوناً يقتضي بنقل السفارة عام ١٩٩٥. وكان نائب الرئيس الأميركي مايك بينس يتحدث في أكبر مهرجان سنوي للتجمع الذي يلقب نفسه بالمسيحيين الصهاينة.

وقال بنيس أمام التجمع المعروف بيمينيته وأفكاره العنصرية وتأييده المطلق لضمّ كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ونشر الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس الشرقية لضمان عودة "المسيح": "دعوني أقول بثقة لجميع الذين تجمعوا هنا وإلى كل العالم الذي يشاهد، الرئيس ترامب وأنا نقف إلى جانب إسرائيل (بشكلٍ مطلق) من دون اعتذار اليوم، كما أننا سنقف إلى جانب إسرائيل غير معذرين غداً، وفي

المستقبل، وإنّ الرئيس دونالد ترامب، وأنا، وجميعنا، سوف نقف مع إسرائيل دائماً، وبذلك لكم أن تطمئنوا أن هذا هو موقفنا الثابت".

وكرر بنيس هذه العبارات والشعارات نفسها مراراً عبر كلمته التي استغرقت أكثر من ٣٠ دقيقة قائلاً: "إنه شرف لا يُصدّق (في عظّمته) أن أكون نائباً للرئيس في ظلّ هذا الزعيم (الرئيس دونالد ترامب) الذي كان دائماً ملتزماً بالدفاع عن حقّ الإيمان واستعادة الحرية، وخاصة تعزيز الروابط الأميركية غير القابلة للكسر مع الدولة اليهودية، والشعب اليهودي"، في إشارةٍ مبطنّة إلى أن الرئيس السابق باراك أوباما تخلّى عن إسرائيل وفق قناعة اليمين المسيحي الذي يعتبر بنيس من أكثر الناس تقرباً من أفكاره وزعمائه. وأضاف بنيس: "رئيسنا الذي وقف في القدس، في تلك المدينة القديمة والمقدّسة أعلن للعالم كله كي يسمع أن الولايات المتحدة الأميركية ستقف دائماً مع إسرائيل تحت قيادته"، موضحاً: "إن الرئيس ترامب وأنا إنما نقف مع إسرائيل للسبب نفسه الذي يكتنه كل أميركي من محبة وإكبار لإسرائيل، لأنّ قضيتها هي قضيتنا وقيمها قيمنا وكفاحها هو كفاحنا".

وقال بنيس: "إن دعم إدارة ترامب (لإسرائيل) لم يكن كلمات جوفاء، حيث أنه فعل الكثير من أجل إعادة بناء العلاقة التي تمّ كسرها في عهد الرئيس باراك أوباما"، مستشهداً بأن "الرئيس ترامب عين السفير الأميركية لدى الأمم المتحدة نيكي هالي (المعروفة بولائها لإسرائيل) والسفير الأميركي لدى إسرائيل دافيد فريدمان (المقرب من حركة الاستيطان)، اللذين أثبتا بالفعل أن الأمور ستدار بشكلٍ مختلف عن الطريقة التي كانت تعمل بها الإدارة الأميركية السابقة في السنوات الثماني الماضية". وفيما يتعلق بنقل السفارة (إلى القدس)، القرار الذي شعر الحاضرون في المؤتمر أن عدم تنفيذه من قبل ترامب شكّل خيبة أمل كبرى لهم، قال بنيس أن هذا أيضاً سوف يتغيّر، و"إن ذلك ليس سوى مسألة وقت"، مؤكداً لهم "بالنسبة إلى الرجال والنساء المسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل، أقول لكم أن هذا الرئيس (دونالد ترامب) يسمعكم، هذا الرئيس يقف معكم، وأعدكم بأن يأتي اليوم عندما ينقل الرئيس دونالد ترامب السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، إنها ليست مسألة إذا، بل إنها فقط متى".

وأطرى بنيس بكثير من الثناء على إسرائيل قائلاً أنها حولت الصحراء إلى واحة حيث أن "أي شخص لديه عيون للرؤية وأذان للاستماع يجب أن يعترف بأن إسرائيل شهادة حيّة على قوة الأمل على الكراهية، وهكذا سوف تكون دائماً".

وكان رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو قد تحدث في وقتٍ مبكرٍ عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمر بكلمات كرّرها بنيس في خطابه المسائي. وجاء خطاب بنيس في وقت تراجع فيه اهتمام البيت الأبيض بعملية السلام نظراً لانشغال الرئيس الأميركي ترامب وصهره جاريد كوشنر بتداعيات فضيحة العلاقات مع روسيا والتحقيقات المتعدّدة الجوانب التي انبثقت عن إدّعاءات أن روسيا تأمرت مع حملة ترامب لضمان فوزه في انتخابات ٢٠١٦ الرئاسية وهزيمة منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون.

٩ - حزب الليكود لا يزال في الطليعة:

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة "معاريف" بواسطة معهد "بانيلز بوليتيكس" المتخصّص في شؤون الاستطلاعات، أنّه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن سيحافظ حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على مكانه كأكبر كتلة في الكنيست، لكن تمثيله سيهبط من ٣٠ مقعداً إلى ٢٤ مقعداً، فيما سيزيد حزب "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد تمثيله من ١١ مقعداً إلى ٢٢ مقعداً،

وسيزيد حزب "البيت اليهودي" برئاسة وزير التربية والتعليم نفتالي بينت تمثيله من ٨ مقاعد إلى ١٣ مقعداً، وسيترجع تحالف "المعسكر الصهيوني" بين حزب العمل برئاسة آفي غباي وحزب "الحركة" برئاسة عضو الكنيست تسبيبي ليفني من ٢٤ مقعداً إلى ١٩ مقعداً، وسيترجع حزب "كلنا" برئاسة وزير المال موشيه كحلون من ١٠ مقاعد إلى ٩ مقاعد.

وأشار الاستطلاع إلى أن حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة وزير الدفاع أفيغدور لبيرمان سيترجع من ٦ مقاعد إلى ٥ مقاعد، وستحصل القائمة المشتركة [تحالف الأحزاب العربية] على ١١ مقعداً (١٣ حالياً)، وميرتس على ٥ مقاعد، ويهدوت هتوراة على ٧ مقاعد، وشاس على ٥ مقاعد.

وقال ٢٦% من المشاركين في الاستطلاع أن بنيامين نتنياهو ما زال الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة، في حين قال ١٤% منهم أن يائير لبيد هو الأنسب، وقال ١٢% أن آفي غباي هو الأنسب.

وقال ٤٨% أنهم يعتقدون أن نتنياهو زعيم فاسد في حين قال ٣٨% أنه غير فاسد. وأكد ٥٥% أنهم لا يصدقون نتنياهو الذي يقول أنه لا يعلم شيئاً عن شبهات الفساد المرتبطة بما يسمى "صفقة الغواصات"، بينما قال ٣٠% أنهم يصدقونه.

وأكد ٥٣% أنهم يفضلون الذهاب إلى انتخابات عامة جديدة في حال اضطرار نتنياهو إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة على خلفية "قضية الغواصات"، في حين أكد ٣٣% أنهم يفضلون استمرار ولاية حكومة الليكود برئاسة وزير آخر من الحزب.

وشمل الاستطلاع عينة نموذجية مؤلفة من ٥١١ شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ حدّها الأقصى ٤,٣%.

١٠ – منع رفع العلم الفلسطيني:

كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن أن النائب روبرت ايلطوف، رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف بزعامة وزير الامن افيغدور لبيرمان، قدّم مشروعاً عنصرياً جديداً إلى الكنيست للمصادقة عليه، ينصّ على سجن كل من يرفع علماً أو رمزا معادياً وفق التصنيف الإسرائيلي. ويلزم القانون، كما أكدت الصحيفة، كل من يخرقه بدفع غرامة مالية قدرها ٢٢٦ ألف شيقل أو السجن الفعلي لمدة خمس سنوات.

١١ – إسرائيل والإمارات:

لطالما قال رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بينامين نتنياهو أنّ عدداً من الدول العربية المعتدلة تتواصل مع حكومته في السّرّ. وفي لقائه الأخير مع رؤساء بولندا، هنغاريا، تشيكيا، وسلوفاكيا، قال: "يتحدث العرب معنا، فهم يتحدثون معنا عن التكنولوجيا وعن أمور نتحدث عنها هنا". والأمر الذي كان مجرّد تسريبات عن تقارب إسرائيل - خليجي تبين أنه حقيقة، بحسب تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" مؤخراً، وتبين أنّ التعاون الخليجي - الإسرائيلي عميق ويعود إلى خمس سنوات مضت، خصوصاً مع دولة الإمارات، إذ قالت "هآرتس" في تقريرها أنّ رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو التقى في عام ٢٠١٢ وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان سرّاً في غرفته في فندق في نيويورك، على هامش انعقاد المؤتمر السنوي للجمعية العامة للأمم

المتحدة، وناقشا التهديد الإيراني وعملية التسوية. ونقلت "هآرتس" عن "ديبلوماسيين أجانبين كبيرين"، أن اللقاء السري الذي جمع الرجلين تم بناءً على طلب نتنياهو. ونقلت الصحيفة أن نتنياهو وزير الخارجية الإماراتي اتفقا حول التهديد الإيراني المتمثل في البرنامج النووي الذي تسعى إيران إلى تطويره، إلا أن آل نهيان أوضح لنتنياهو أن بلاده لن تقدر على تسخين العلاقات مع إسرائيل ما لم يحدث تقدّم في محادثات السلام مع الفلسطينيين. وذكرت الصحيفة أن نتنياهو سعى لعقد لقاءات مع مسؤولين خليجيين كبار في السنوات الأخيرة، رغم أن إسرائيل لا تقيم معهم علاقات دبلوماسية. وقال الديبلوماسيان الأجانب اللذان لم يفصحا عن هويتيهما للصحيفة، أن السفير الإماراتي في الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، حضر اللقاء الذي عُقد في فندق "لويس ريجنسي". وقد وصل العتيبة وآل نهيان إلى موقفٍ تحت الأرض، وصعدا إلى غرفة نتنياهو عبر مصعد سري.

وأشارت الصحيفة إلى أنه حضر اللقاء من الجانب الإسرائيلي رئيس مجلس الأمن القومي حينها يعكوف عميدور، والمستشار العسكري لنتنياهو اللواء يوحنا لوكر. وبحسب مصادر "هآرتس"، أعرب وزير الخارجية الإماراتي عن تقديره للخطاب الذي ألقاه نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إيران. وحثّ الوزير نتنياهو على دفع محادثات السلام مع الفلسطينيين قدماً، موضحاً أن بلاده تدعم المبادرة العربية للسلام. وذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن نتنياهو سعى إلى عقد لقاء مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، بمساعدة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، المقرب من الأمير الإماراتي، إلا أن هذه المحاولات لم تثمر.

١٢ - حادث سفارة العدو في عمان:

قام أحد حراس السفارة الإسرائيلية في عمان بإطلاق النار باتجاه أردنيين اثنين فقتلا على الفور بعد محاولة أحدهما طعنه، على حدّ زعمه، فيما أصيب الحارس بجراح طفيفة. والتقارير تقول أن الحارس استهدف الشهيد الجاودة، لكن الشهيد الثانيهو طبيب أردني وقد قتل "عن طريق الخطأ". ووفق موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، فإن نتنياهو أجرى اتصالاً مع السفارة الإسرائيلية لدى عمان، وكذلك حادث الحارس هاتفياً، واعدأ إياه بـ"إعادته إلى البلاد"، مؤكداً في الوقت نفسه أن سفيرته تدير الأزمة بـ"كفاءة". كما قالت الصحيفة أن نتنياهو أوفد "شخصية أمنية رفيعة" إلى عمان لحلّ المشكلة، مُشيراً إلى اتصالات تجري على كل المستويات السياسيّة والأمنيّة في المملكة. وكذلك شارك السفير الأردني لدى تل أبيب في اجتماع مع وزارة الخارجية الإسرائيلية للبحث في الشأن نفسه. من ناحية أخرى طالبت "لجنة أهالي الأسرى والمفقودين الأردنيين"، الحكومة الأردنية بمنع تسليم حارس السفارة الإسرائيلية إلا في "إطار صفقة تبادل تشمل الإفراج عن الأسرى الأردنيين". وطالبت اللجنة في بيان، بـ"ضرورة محاسبة قاتل المواطنين الأردنيين في محيط سفارة الاحتلال... واستغلال الحدث في ضمان حرية الأسرى الأردنيين (البالغ عددهم ٢٣) والكشف عن مصير المفقودين الأردنيين (البالغ عددهم ٣٠)".

الأمين العام لـ"الحزب الوطني الدستوري" الأردني أحمد الشناق، علق على الحادث بالقول أن "من السهل على الاحتلال أن يُحيل الحادثة إلى محاولة اغتيال، وهو يدرك سهولة ربط حبال الحدث الأمني ببعض ليصل إلى المسجد الأقصى وإرهاب الاحتلال، وخاصة أن الحادثة وقعت وسط أجواء توتر افتعلها احتلال

يريد الاستيلاء على قبلة المسلمين الأولى". ويرى الشناق أن من واجب الحكومة أن تكون "حزماً واقياً للرأي العام الأردني حول أي حدث بذكر التفاصيل والحقائق كما هي"، مشيراً إلى أن المتوافر الآن من تصريحات متناقضة يصنع مزيداً من الروايات. وتابع: "على وزير الإعلام الخروج من دون الاختباء وراء جهاز الأمن ليروي الرواية كلها بتماسك وبقصة قابلة للتصديق، فليس مقبولاً أن يبقى المواطن الأردني ضحية دائماً أكان قاتلاً أم مقتولاً".

١٣ - منطقة جنوب سوريا:

أجرى رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو مؤخراً محادثة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إطار جهود إسرائيلية متواصلة لإقناع روسيا والولايات المتحدة بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في جنوب سوريا. وتحاول إسرائيل الدفع إلى اتفاق من شأنه منع "حزب الله أو ميليشيات أخرى مدعومة من إيران" بحسب صحيفة "تايمز أوف لندن" من العمل في المنطقة، التي ستمتد على بعد نحو ٤٨ كيلومتراً وراء الحدود الإسرائيلية-السورية في هضبة الجولان. ومن شأن ذلك أن يشمل مدينة درعا المُنتازع عليها. ومعلوم أن نتنياهو ناقش الموضوع مراراً وتكراراً مع بوتين ومع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وفي بيانٍ مقتضب، قال الكرملين أنّ محادثة نتنياهو الأخيرة جاءت "بمبادرة من الجانب الإسرائيلي، وقد واصل السيد بوتين والسيد نتنياهو تبادل الآراء حول مسائل متعلقة بالتنسيق الروسي-الإسرائيلي، في سياق الجهود المشتركة ضد الإرهاب الدولي، وبحث الإثنان التسوية في الشرق الأوسط والوضع في سوريا".

وأفادت التقارير أن الإسرائيليين كانوا "حاضرين على هامش المحادثات في عمان بين الأمريكيين والروس للتفاوض على مستقبل جنوب سوريا". وتمّت الإشارة إلى أن إسرائيل والأردن والولايات المتحدة توصلوا إلى تفاهم منفصل مفاده أن أي اتفاق لإنهاء الصراع سينصّ على تواجد للقوات السورية فقط على طول الحدود الإسرائيلية والأردنية في محافظة درعا، ما يعني عدم تواجد قوى مقاومة مؤيدة لإيران مثل حزب الله.

١٤ - فساد وغسيل أموال:

ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أنّ الشرطة الإسرائيلية بدأت التحقيق مع وزير الداخلية أرييه درعي وزوجته بتهمة الفساد المالي وغسيل الأموال. وقالت الصحيفة، أنّه على مدار السنوات الماضية تم تحويل مبالغ مالية كبيرة لحساب درعي وزوجته "يافاه" ويبلغ عدد المتورطين في القضية ١٤ شخصاً من بينهم مسؤولون في هيئة الضرائب. وأضافت الصحيفة، أنّه من بين المتورطين كذلك في القضية شقيق درعي، وسيتم استدعاؤه للتحقيق معه في القضية التي من المتوقع أن تستغرق عدّة شهور لتشابك أطرافها. ويُذكر أن درعي شغل المنصب منذ آذار ٢٠١٥ عندما شارك بحزبه "شاس" في الائتلاف الحكومي الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو.

١٥ - حرب ٢٠٠٦ مجدداً:

بعد أكثر من عقد، لا تزال بعض السجلات، في الساحة الإسرائيلية، تتركز على أسباب فشل جيش العدو في الحرب ضد حزب الله عام ٢٠٠٦. ولا يزال تقاذف المسؤوليات بين القيادتين العسكرية والسياسية هو السائد، ترجمة للمبدأ الفائل إن الفشل يتيم الأبوين، فيما النصر له ألف أب وأم.

على هذه الخلفية، يردّد بعض القادة العسكريين أن إحدى الأخطاء الأساسية التي ارتكبتها القيادة السياسية خلال تلك الحرب، أنها لم تبادر، منذ أيامها الأولى، إلى تدمير البنية التحتية للدولة اللبنانية، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير مجرى الحرب ونتائجها. لكن الواقع أن تقدير نتائج أي استراتيجية عسكرية بديلة من تلك التي نفذها جيش العدو، يبقى، في أحسن الأحوال، نظرياً وفي إطار الفرضيات. وتبقى أي مقارنة نقدية في الساحة الإسرائيلية لخيار الحرب على حزب الله، قبل ١١ عاماً، في إطار "حكمة ما بعد الفشل والهزيمة".

الطرح الذي قدّمته قيادة جيش العدو في حينه باستهداف البنية التحتية اللبنانية، كان يستند إلى الرهان على نجاح عملية "الثقل النوعي"، التي كان يفترض أن تسلب حزب الله القدرة على الرد في العمق الإسرائيلي بعد تدمير قدراته الصاروخية البعيدة والمتوسطة المدى. بل يمكن القول أن كل الرهانات الإسرائيلية في تلك الحرب كان منشؤها هذا التقدير الذي تبين لاحقاً أنه خاطئ. فبعد سنوات، كشف الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله، أن تلك العملية لم تكن سوى "وهم نوعي"، مؤكداً أن جيش العدو لم ينجح في تحقيق هدفه من وراء تلك الضربة الجوية.

وعلى المستوى الميداني، كشفت مجريات الحرب أن حزب الله بقي محتفظاً بقدراته الصاروخية، ما مكّنه من مواصلة استهداف العمق الإسرائيلي حتى اليوم الأخير من الحرب، وهو ما يؤكد عملياً أن الضربة الجوية الإسرائيلية لم تحقق أهدافها المأمولة، إضافة إلى ما فرضه السيد خلال الحرب من معادلة "بيروت - تل أبيب". صحيح أن الاستهداف الواسع للبنية التحتية اللبنانية كان سيسبّب المزيد من الدمار. ولكن تحضر في مقابل هذا الخيار، مسألتان: الأولى حول علاقة ومدى خدمة هذه الاستراتيجية في تحقيق هدف الحرب في حينه. والثانية، حول خيارات إسرائيل إذا ردّ حزب الله باستهداف تل أبيب، رداً على استهداف البنية التحتية للدولة اللبنانية.

بعد العدوان العسكري الذي نفذته جيش العدو رداً على عملية الأسر، كان بإمكان إسرائيل أن توقف عدوانها نتيجة أنها نفذت رداً غير متناسبي على العملية، وبالتالي كان يمكن أن تتوقف الحرب في اليومين الأولين. وبالمناسبة، أطلقت إسرائيل على عدوانها في بدايته "الجزء المناسب"، وهو ما يُشير إلى أن الضربات الأولى كانت تحت عنوان ردّ الفعل. لكنها عادت وغيّرت الاسم إلى "تغيير الاتجاه"، انسجاماً مع هدف الحرب التي بادرت إليها، كما أكد تقرير فينو غراد، انطلاقاً من أنه كان أمامها مجموعة من الخيارات البديلة.

لاداعي لتكرار ذكر أهداف الحرب التي كُشف عنها في حينه وفي مناسبات مختلفة، من ضمنها ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه إيهود أولمرت في كلمته أمام الكنيست بعد سبعة أيام على الحرب، بالقول: "إن الشرق الأوسط بعد الحرب لن يكون كما قبلها". والموقف الشهير لوزيرة الخارجية الأميركية، آنذاك، كوندوليزا رايس، التي رأت في الحرب مقدّمة لإنتاج شرق أوسط جديد. وبناءً عليه، يحضر السؤال: كيف كان لاستهداف البنية التحتية اللبنانية أن يحقق هدف سحق حزب الله، الشرط الإلزامي لإنتاج شرق أوسط إسرائيلي - أميركي؟

في كل الأحوال، تدرج هذه المناقشات التي لن تغير من الواقع شيئاً، ولا من صورة الحرب ونتائجها، ضمن إطار تقاذف المسؤوليات عن نتائج الحرب التي شكّلت محطة مفصلية في تاريخ الصراع مع إسرائيل، وأدت إلى إنتاج معادلات إقليمية، وأدخلت مفاهيم جديدة في الصراع، وحفرت عميقاً في وعي صنّاع القرار في تل أبيب.

أما الآن، وبعد مضي أكثر من عقد على تلك الحرب، باتت طروحات استهداف البنية التحتية للدولة اللبنانية، تدرج ضمن إطار محاولة تعزيز صورة الردع الإسرائيلية. ولم يعد هناك أي فرصة للردع الأحادي، بشقيه الاستراتيجي والعملي. وفي أسوأ السيناريوهات، لم يعد هناك أي فرصة لخيار التدمير الأحادي، خصوصاً أن صنّاع القرار في تل أبيب يدرك أن تنفيذ هذا الخيار سيواجه باستهداف المنشآت الاستراتيجية في الكيان الإسرائيلي، وبقدرات تفوق بأضعاف ما كان لدى حزب الله قبل ١١ عاماً. وعليه من الضروري التذكير بحقيقة أنّ إدراك قادة العدو لخطورة القدرات الاستراتيجية التي يملكها حزب الله، وبأن قيادة حزب الله تملك شجاعة وإرادة تفعيل هذه القدرات عندما تقتضي الحاجة، هو أحد مقومات الردع المتبادل الأساسية الذي وفر أماناً استراتيجياً لحزب الله ولبنان وعمقه الإقليمي.

١٦ – إسرائيل وداعش:

قال بيان صادر عن عضو الكنيست العربي يوسف جبارين، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، في كتلة "القائمة المشتركة"، أن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ما زال يتهرّب من الرد على استجواب قديمه جبارين قبل عام ونصف حول حقيقة شراء إسرائيل نفاث من تنظيم داعش الإرهابي، برغم أنه وفق الأنظمة فإن كل وزير ورئيس وزراء ملزم بالرد على أي استجواب حتى ٢١ يوماً من يوم تقديمه. وكان النائب جبارين قد قدّم استجوابه هذا بعد أن تناقلت عدة وسائل إعلام دولية وإسرائيلية قبل أكثر من سنة ونصف السنة، معلومات عن صفقات تجارية نفطية كبيرة بين إسرائيل وتنظيم داعش. وأضاف، أنّه توجّه عدة مرات إلى مكتب نتنياهو، وإلى إدارة الكنيست، بطلب الحصول على الرد، إذ أن عدم الرد ينقض أنظمة عمل الكنيست والقانون القائم عليه، ما يؤكد أن نتنياهو يتهرّب عملياً من الرد على الاستجواب.

وأوضح جبارين أنه توجه مع افتتاح الدورة الصيفية قبل شهرين، إلى سكرتارية الكنيست مطالباً اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إجبار رئيس الحكومة على توفير الاجابات بالموضوع، بما في ذلك دعوته ل طرح الموضوع شخصياً أمام الهيئة العامة للكنيست بالفترة القريبة، إلّا أنّ مماطلة نتنياهو مستمرة.

ويتطرق الاستجواب إلى المعلومات التي تمّ نشرها عن وجود صفقات تجارية بين إسرائيل وتنظيم داعش، وحول تفاصيل الكميات النفطية وتكاليفها والمقابل الذي تقدمه إسرائيل، بالإضافة إلى السؤال عن موقف الحكومة بما يتعلق بهذا التنظيم ودوره. وقال النائب جبارين: "إنه من غير المعقول أن يحتاج رئيس الحكومة إلى سنة ونصف من أجل الإجابة على الأسئلة التي طرحتها حول هذا الموضوع الخطير، الأمر الذي يثير لدي الشكوك حول رغبة نتنياهو بإخفاء معلومات وحقائق عن الجمهور. إذا كانت المعلومات المكشوفة غير صحيحة، وهي معلومات ذات إسقاطات سياسية كبيرة، فيمكن نتنياهو إنكار هذه المعلومات، فلماذا هذه المماطلة غير المعقولة في الإجابة، خاصة وأنها مناقضة لدستور الكنيست ونظام عمله؟".

١٧ – إسرائيل وقطاع غزة:

قالت دراسة إسرائيلية أن الأسابيع الأخيرة تشهد تدققاً في الأحداث السياسية المتلاحقة في قطاع غزة، ودخول أطراف جديدة إلى ساحة النزاع السياسي في تلك البقعة الجغرافية، ممّا قد يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين إسرائيل من جهة، وبين مصر وبعض دول الخليج العربي من جهة أخرى.

وقالت الدراسة التي أصدرها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، إن أهم هذه الأحداث تمثل بانتخاب يحيى السنوار رئيساً للمكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة، مروراً بإصدار الحركة لوثيقتها السياسية الجديدة، وصولاً إلى قرار السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع علاقاتها السياسية مع قطر، وفرض حصار وعقوبات عليها.

وأضافت الدراسة التي أعدها كوبي ميخائيل، الرئيس السابق لشعبة الأبحاث الفلسطينية بوزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، أن كل ذلك يحصل تزامناً مع إجراءات الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضد غزة، ممّا فاقم الأوضاع الإنسانية في القطاع، وزاد من وتيرة المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون هناك.

وقد توج الأمر بالزيارة التي قام بها السنوار إلى مصر، ولقائه مع جهاز المخابرات المصرية ومحمد دحلان، خصم عباس اللدود، وقد بدا واضحاً أن التطورات الحاصلة داخل حماس تشير إلى أنها تدير لعبة مصالح سياسية مع عدد من الجهات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمات المساعدات الدولية.

وأشار ميخائيل، الذي أصدر عدداً من الدراسات والكتب الخاصة بالصراع مع الفلسطينيين، إلى أن كل ذلك من شأنه صياغة أفكار بعيدة المدى للتعامل مع واقع غزة، لخدمة مصالح جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها إسرائيل.

١٨ - حادثة حلميش:

فيما لا تزال الأفراح في كيان الاحتلال باقية، وتتمدد، بعد الإفراج عن الجندي إليئور أزاريا، بعد إدانته بإعدام الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف من مدينة الخليل في آذار العام الماضي، تسابق ٣ وزراء في حكومة الاحتلال، تساندتهم قيادات حزبية، ودينية إسرائيلية إلى الدعوة لإعدام الشاب المجاهد عمر العبد (١٩ عاماً) من قرية كوبر، بعد تنفيذه عملية طعن بمستوطنة "حلميش" غرب رام الله. "يسرائيل كاتس"، وزير المواصلات في الحكومة الإسرائيلية، الذي دعا لإعدام العبد، قال: "النيابة العامة ستعيد النظر في ظروف معينة بعقوبة الإعدام، وهذا هو الطرف المعين الذي يجب على الأجهزة الأمنية أن تعيد فيه النظر"، وهو قد أغفل أو تناسى تقرير نشرته منظمة "بييتسلم" الإسرائيلية مؤخراً، جاء فيه أن "قوات الاحتلال ومنذ أيلول ٢٠٠٠، وحتى شباط ٢٠١٧، أعدمت ٤,٨٦٨ فلسطينياً لم يشاركوا في أي قتال، أو مواجهات، ثلثهم من الأطفال، عدا عن آلاف المصابين، والمنازل المهتمة، ومئات آلاف الدونمات الزراعية التي جرى تخريبها. وبحسب تقرير نشرته القناة العاشرة العبرية، استناداً لتحقيقات جيش الاحتلال، ومخابراته، فإن عمر العبد، عندما نفذ عملياته، التي استطاع خلالها قتل ٣ مستوطنين، وجرح رابع، كان بإمكانه قتل زوجة أحد المستوطنين الثلاثة المقتولين، إلا أنه أثر ألا يفعل، لأنها كانت أمّاً تحتضن اثنين من أطفالها، مثبتاً بذلك أن "للأخلاق مكاناً حتى في الحرب". وبحسب القناة العاشرة أيضاً، فإن المستوطنة المعقّى عنها كانت هي السبب في إصابة العبد، واعتقاله جريحاً، وأنها السبب دون انسحابه من المستوطنة بسلام، عقب تنفيذه العملية، بعد أن سارعت للاتصال بقوات الاحتلال، التي حضرت إلى المكان فوراً.

المجتمع الإسرائيلي الذي لاقت دعوات قياداته السياسية والدينية، بيئة موالية لإعدام الفلسطينيين، كان يؤازر ويساند الجندي أزاريا، الذي أظهرت استطلاعات الرأي، أن ٧٠% منه مع العفو والإفراج عن أزاريا. أزاريا الذي كان يخدم في جيش الاحتلال كـ"مسعف طبي"، عندما أقدم على إعدام الجريح مشلول الحركة، والملقى أرضاً عبد الفتاح الشريف، غلبت عليه القبعة المنسوجة فوق رأسه (ينتمي للمدرسة القومية الدينية الصهيونية)، على نجمة داود (إشارة الإسعاف في كيان الاحتلال)، وأعمته أوامر قادته العسكريين، والدينيين، بقتل الأغيار (غير اليهود) دون أسف، أعمت بصره عن وجود كاميرات في المكان، فأرداه شهيداً، بدلاً من أن يقدم له العلاج كـ"مسعف". ويقول رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في إسرائيل عاطف معدي: "إذا ما أردنا أن نحلّل إجماع الصهاينة في فلسطين، فهو متأصل فيهم منذ الصغر، في التعليم في المدارس الإسرائيلية الرسمية، أو الدينية، فنحن نتحدّث عن عسكرة التعليم، عدا عن تدخّل سافر من قبل من يأتي وزيراً للتربية والتعليم، في فرض أجندات حزبية، وسياسية في القضايا التربوية". ويضيف معدي: "المدارس والمعلمون الذين تحقق مدارسهم أعلى نسبة التحاق بصفوف الجيش الإسرائيلي، تكافئ مادياً ومعنوياً على هذا الإنجاز، وهذه الأخلاق والأفكار هي الناتج الطبيعي، لمناهج تنادي بـ"يهودية" الدولة الإسرائيلية، وتطمس أي وجود آخر فيها، فحالة التطرف والعنصرية في المدارس مستمدة من الشارح الإسرائيلي، وبالعكس، وهذه الأفكار، والأيديولوجيا هي المسؤولة عن الجرائم البشعة المرتكبة. وتنعكس هذه الأفكار العنصرية أيضاً في دعوة الحاخام الرئيس في إسرائيل "يتسحاق يوسف"، إلى إعدام الشاب العبد". تنتشر العقيدة الدينية في جيش الاحتلال، وخارجه بعد مطالبة عشرات الحاخامات أواخر عام ٢٠١٥ بفرض عقوبة الإعدام على كل فلسطيني، ينفذ عملية ضد اليهود، بل حتى وذهب الأمر بـ"أيال كريم" الذي عُيّن حاخاماً رئيساً لجيش الاحتلال، بضرورة اغتصاب غير اليهوديات خلال الحرب، كحالة ردع، ممّا دفع بمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"، لمقاطعة نيابة الاحتلال، لـ"توفيرها الحماية للقتلة في الجيش الإسرائيلي، وإغفالها الحقوق المنتهكة، على الأقل في ٧٣٩ حالة رفعتها المؤسسة (بتسيلم) للنيابة الإسرائيلية. وهو ما دفع منظمة العفو الدولية "أمнести" أيضاً إلى إدانة ما وصفته بـ"سلسلة عمليات القتل غير القانونية"، و"التدابير المتطرفة" بحق الفلسطينيين، في حالات تم فيها إطلاق النار عمداً على فلسطينيين، من دون أن يمثلوا أي تهديد مباشر، "فيما يبدو أنه خارج نطاق القضاء"، وعمليات إعدام لم تكن مبررة، والقوات الإسرائيلية تستخدم "إجراءات مفرطة وغير قانونية". ولا يقف حدّ جرائم الاحتلال عند القتل فقط، بل لا تزال مشاهد الفيديو للطفل الأسير أحمد المناصرة (١٤ عاماً) وهو ملقى على الرصيف ينزف من الإصابات برصاص الاحتلال، ويرتعث من الخوف من المستوطنين، الذين يحيطون به، ويكيلون له الشتائم، دون أي مساعدة من الجنود المحيطين به، لا تزال تذكر بأساءة ٣٥٠ طفلاً، ما يزالون في سجون الاحتلال، حتى اللحظة. فيما تشير الأرقام إلى أن ٨٥٠٠ طفل فلسطيني بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٥، تعرض أكثر من ٩٥% منهم لما تعرض له الطفل مناصرة من تعذيب نفسي، وجسدي، وتحرش جنسي، وهي انتهاكات أكّدها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

١٩ - التهرّب من الخدمة العسكرية:

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، عن وجود أعداد كبيرة بين جنود الجيش الإسرائيلي، الذين يهربون من مواقع الجيش خلال خدمتهم العسكرية. وقالت الصحيفة، أنّه وبحسب مصادر في الجيش، فإن التهرّب من الخدمة العسكرية له عدة أسباب، أبرزها الظروف الصحية، وكذلك المشاكل النفسية، التي يعاني منها الجنود. ووفقاً للصحيفة فإن الجيش لم ينجح حتى الآن في القضاء على هذه الظاهرة، والتي بلغت ذروتها خلال العام ٢٠١٦، حيث تمّ تسجيل حوالي ٧٠٠٠ حالة تهرب من الخدمة العسكرية. وأضافت الصحيفة أنّ نسبة التهرّب ارتفعت لتصل ١٤,٦% عن العام ٢٠١٥ بين الجنود الذكور، وكذلك ارتفعت النسبة لتصل ٧,٤% بين المجندات، وأكّدت في تقريرها، أنه ورغم محاولات الجيش الحدّ من هذه الظاهرة، عبر التخفيف من فترة الخدمة، إلا أنه لم ينجح حتى الآن في القضاء عليها.

